أوراق القاهرة
CAIRO PAPERS
دراسات متخصصة تصدر عن مركز رع للدراسات الاستراتيجية - سبتمبر ٢٠٢٥

آفاق السياسة الخارجية المصرية في إقليم مضطرب

ضياء نوح

www.rcss.com

أوراق القاهرة

CAIRO PAPERS

أوراق القاهرة، إحدى إصدارات مركز رع للدراسات، وهي سلسلة دراسات متخصصة تركز على تحليل السياسيات التي تتبناها الدولة المصرية وتعكس نهجًا جديدًا في التعامل مع القضايا التي تمس الحاضر والمستقبل، وتعكس رؤية وأجندة العمل نحو أفق جديد، خاصة السياسات المرتبطة بالتنمية ومكافحة الفقر، والإصلاح في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم وتطوير المجتمع. وتهتم "أوراق القاهرة" بتغطية مشروع «مصر المستقبل» الذي يطلقه المركز، وهو مشروع بحثي ممتد لدراسة السياسات التي تتبناها الدولة المصرية في المجالات الرئيسية، والتي تهدف إلى بناء مصر الحديثة في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم وتنمية المجتمع. ويضم المشروع مجموعة من الدراسات التي ستصدر تحت عنوان "أوراق القاهرة"، بالإضافة إلى سلسلة من حلقات النقاش، ولقاءات خاصة من المعنيين بصنع هذه السياسات وتطبيقها.

تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات الاستراتيجية في يناير ٢٠٢١، كمركز تنويري، اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله " رع " من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً على المنطقة.

الهيئة الاستشارية

د. بلال بدوى
د. إيهاب وهبه
اللواء حامد الهميلي
د. حازم ياسين
د. حسام حسني على المنسي
م. محمد ثروت
اللواء محمد كمال
د. محمد أبوسريع
د. أحمد كمال
أمير فتحي
د. غزلان محمود
د. محمد الجمال
اللواء عبدالحميد العناني
د. أشرف عمر
د. محمد لطفي الساعي
د. سمير صبري
د. مصطفى أبوزيد
د. مصطفى زمزم
عبير عصام
حفني وافي
النائب أحمد على إبراهيم

المدير الأكاديمي
د.أبوالفضل الإسناوي
المشرف العام
ل د . أحمد زغلول مهران
المدير التنفيذي
د. أسماء دياب
المنسق الأكاديمي للمركز
ضياء نوح
المنسق الأكاديمي لـ (أوراق القاهرة)
رضوى محمد
كبير الباحثين
د. حسام البقيعي
مساعدا مدير المركز
د. أشرف الدبش
م. إسلام خالد
باحثو المركز
خالد محمد علي
سارة أمين
جهاد نصر
د. جيهان عبدالرحمن
حبيبة صلاح
ساجدة السيد
د. محمود صلاح
ندا حرحور
إسراء قاسم
ديانا محسن
عبدالرحمن سعد
شهد محمود
سلمى محمد
الإخراج الفني
أحمد خالد
العلاقات العامة
فريدة حمدي

حقوق الطبع محفوظة لـ مركز رع للدراسات الاستراتيجية

العنوان: ١٢ شارع اليمن، ميدان لبنان، المهندسين.
الهاتف: +٢٠١٠١١٥٠٢١٤٨ +٢٠٢٣٣٠٢٨٢١٤
البريد الالكتروني: info@rcssegypt.com

مقدمة

منذ اندلاع الأزمة في قطاع غزة غداة السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وما تلاه من عدوان إسرائيلي جامح في منطقة المشرق العربي، تبدلت الكثير من المعادلات التي تكرست على مدار عقود وأصبح صراع القوى الإقليمية أقرب من أي وقت مضى في إطار عملية إعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط الجديد التي تقدمت فيها قوى رئيسية في الإقليم كان أبرزها إسرائيل التي تسعى دون ضوابط لفرض هيمنتها كقوة عسكرية وتكنولوجية في المنطقة مدفوعة بتوجهات اليمين الاستيطاني.

ورغم مكتسباتها على المدى القصير لم تنجح إيران في تدعيم أدوات نفوذها الإقليمي التي واجهت ولا تزال تهديدات وجودية فضلًا عن بدء مرحلة جديدة من المواجهة مع إسرائيل حول البرنامجين النووي والصاروخي لإيران تتجاوز حروب الظل بين الجانبين إلى مساعي إسقاط النظام في طهران على وقع التحديات الاقتصادية والمعيشية الخانقة. كما خلقت تلك التطورات هامشًا أوسع للحركة لقوى أخرى على غرار تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، بيد أنها لم تخلُ من تحديات بالغة في ضوء حالة عدم اليقين البنيوي التي لا تزال تمثل مصدرًا لإعادة إنتاج الأزمات في الشرق الأوسط.

وتأسيسًا على ما سبق؛ تسعى هذه الورقة لاستكشاف آفاق السياسة الإقليمية لمصر في ضوء متغيرات حرب غزة وتصاعد أدوار العديد من الفواعل من دون الدولة وكيف يمكن احتواء تأثيراتها على الأمن القومي المصري.

أولًا: متغيرات المشهد الاستراتيجي

لم تعد المتغيرات الجزئية دالة على حجم التحول الذي تشهده خريطة الشرق الأوسط، ولعله بات من الضروري وصف الحرب على غزة وتداعياتها الإقليمية الواسعة بـ«حرب الشرق الأوسط»، وهو ما يمكن تأطيره في المتغيرات التالية:

(*) أزمات الشرق المزمنة:

خلف سقوط نظام بشار الأسد عقب تفكك الجغرافيا السورية على مدار سنوات النزاع الأهلي الذي اندلع في ٢٠١١، تصاعدًا في مساعي إعادة تموضع القوى الإقليمية والدولية في المشرق العربي، وكان من أبرز تلك التحولات فشل الآلية الروسية لاحتواء صراع النفوذ بين إيران وتركيا الذي امتد من الملفين السوري والكردي إلى العراق ولبنان. ورغم تراجع الدور الروسي وبروز الدور التركي في إعادة تشكيل المنطقة وترويج رؤية أنقرة لحل الملف الكردي ودعم استقرار الحكومة الانتقالية السورية الجديدة لعبت إسرائيل دورًا مفسدًا لتلك التفاهمات التي جرت مع الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب والشركاء الأوروبيين عبر تعزيز تدخلاتها على الحدود الجنوبية لسوريا وتقديم الدعم لفصائل مسلحة درزية في إطار دعم تحالفات طرفية في مواجهة الحكومة المركزية بدمشق، مستغلة في ذلك خطابات التجييش الطائفي والمذهبي في سوريا من قبل الحكومة المركزية وبعض فصائلها المتشددة وفصائل

مسلحة من مختلف المناطق والطوائف، فضلًا عن الدور الإيراني الساعي للعودة إلى سوريا من بوابة دعم المجموعات المتمردة خاصة في الطائفة العلوية، من أجل استعادة زمام الممر البري الذي يمثل شريان حياة لحزب الله اللبناني. وهكذا تتعثر أي محاولة لبناء الاستقرار في المنطقة مع عدم وجود ترتيبات واضحة لتقاسم النفوذ بين القوى المتصارعة، إلى جانب التحديات الكبرى أمام مشروعات بناء الدولة الوطنية في المنطقة في ظل تمدد الإسلام السياسي بنسختيه السنية والشيعية وتعثر مساعي بناء تيارات وطنية تتجاوز بنية النظام التوافقي في لبنان وأعباء حقبة آل الأسد في تكريس مفاهيم التمييز بين أغلبية وأقلية وطغيان الحضور الإيراني في العراق بوجه المساعي المبكرة لبناء قومية دينية عراقية بقيادة التيار الصدري ومرجعية النجف.

(*) إسرائيل واستعصاء الحلول التفاوضية:

تبدو إسرائيل مشتتة بين رغبة جامحة في توسيع النشاط الاستيطاني وعمى تكتيكي يقودها لأخطاء استراتيجية بهدف يتجاوز إسقاط المحور الإيراني إلى الإمعان في مساعي تفتيت دول الجوار في إطار الشرق الأوسط الجديد الذي بشّر نتنياهو بميلاده خلال أعمال الدورتين ٧٨ و٧٩ لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ويقود الشعور بالتفوق العسكري والضربات المؤلمة التي تلقتها إيران ووكلائها للاعتقاد بقدرة الآلة العسكرية على انتزاع النصر الكامل وفرض الاستسلام على الأعداء والخصوم، فإسرائيل اليوم بتركيبتها الحاكمة لا تسعى لصفقات إقليمية تنضم إليها بجانب أطراف ودول تشاركها ذلك الانتصار، بل تتطلع لتسريع وتيرة استنزاف القوى المناوئة وحسم جوهر الصراع في السيادة المطلقة على فلسطين التاريخية وتطويع المنجزات العسكرية على مختلف الجبهات لتحقيق نبوءات اليمين الاستيطاني.

وعلى مدار أشهر الحرب التي امتدت لأكثر من عامين، لم تقدم إسرائيل على القبول بصفقات للتهدئة إلا تلك التي توفر مخرجًا لأزماتها وأن تكون صفقات مربحة استراتيجيًا أو أمنيًا باعتبارها الطرف المنتصر الذي يستطيع أن يغير قواعد اللعبة في أي وقت وحتى بالانقلاب على الاتفاقات التي توصلت إليها في لبنان وغزة وسوريا.

(*) اصطفافات غير نمطية:

فرضت التغيرات في المنطقة وجود اصطفافات غير نمطية وغير رسمية بين العديد من الدول والفواعل؛ فعلى صعيد الدول تقاربت المواقف والتحركات الرسمية لكل من مصر وتركيا وقطر في الملف الفلسطيني رغم تباين المصالح والتوجهات، كما تقاربت القاهرة وأنقرة حول رؤى حل الأزمة في ليبيا والسودان وسوريا رغم النمط التدخلي للسياسة التركية في تلك الملفات إلى جانب معضلة ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط التي تلقي بظلالها على علاقات تركيا بدول منظمة شرق المتوسط. ورغم تلك التباينات في الرؤى والتوجهات واستمرار التضامن مع تنظيم «الإخوان المسلمين» تتعزز آفاق التعاون الثنائي على المستويات الاقتصادي والتجاري والسياسية بين مصر من جهة وكلا البلدين من جهة أخرى.

وعلى الجانب الآخر ورغم السياسة المزعزعة للاستقرار التي تنتهجها إيران تجاه دول الجوار العربي في إطار مشروعها الإقليمي، تقاربت طهران مرحليًا مع القاهرة والرياض ودول الخليج، خاصة مع اشتداد الأزمة النووية واندلاع الحرب مع إسرائيل، لكنها في ذات السياق لم تغير من سياساتها تجاه دول المنطقة التي تبنت استراتيجية مزدوجة تتمثل بمحاولة احتواء إيران كفاعل طبيعي في المنطقة بالتوازي مع تكثيف الضغوط على أذرعها الإقليمية وعلى رأسها حزب الله. وعلى مدار السنوات التي أعقبت الربيع العربي لعبت الفواعل ما دون الدولة أدوارًا ساهمت في تقويض الدولة الوطنية العربية بغطاء ودعم إقليمي، وهو ما ظهر في تحركات تنظيم «الإخوان» الإرهابي وتنظيمات الجهاد العالمي في منطقتي المشرق العربي والقرن الإفريقي. ومن تجليات ذلك تخادم المصالح بين «الحوثيين» وكل من تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» من جهة، وتنظيم «شباب المجاهدين» في الصومال من جهة أخرى، وذلك لتعزيز التنسيق العملياتي لمنع التصادم ومواجهة الحكومة الشرعية في اليمن والتحايل على العقوبات الدولية في مقايضة السلاح النوعي مثل الطائرات المسيرة مقابل الاستفادة من شبكات التمويل.

وعلاوة على ذلك قاد صعود تنظيم «داعش» الإرهابي في العراق وسوريا إلى تحول واسع في تفكير الفواعل ما دون الدولة عمومًا من ميليشيات وفصائل مسلحة وتنظيمات إرهابية من أجل تأسيس كيانات موازية (شبه دولة) في مناطق خاضعة لسيطرتها، مدعومة بتمويل ودعم مباشر وغير مباشر من قوى إقليمية ودولية، خاصة مع تمتع بعضها بوجود رسمي أو بقوة الأمر الواقع في حالات «حزب الله» في لبنان وبعض الفصائل المسلحة المنضوية تحت مظلة هيئة الحشد الشعبي في العراق و«الدعم السريع» بالسودان و«الحوثيين» و«المجلس الانتقالي الجنوبي» في اليمن.

(*) توازن استراتيجي هش:

يمثل انتشار الميليشيات الموالية لإيران عائقًا أمام قياس دقيق لقدرات الطرفين الإيراني والإسرائيلي في معركة تكسير العظام البادية على ساحات الحدود اللبنانية الجنوبية وسوريا والعراق وحتى الداخلين الفلسطيني والإيراني والتي تتخذ نمط التمدد الأفقي لمزيد من الساحات الإقليمية مع التوسع الحذر رأسيًا في الهياكل الأمنية والسياسية خاصة على الجبهة اللبنانية التي تمثل البيئة المثالية لقراءة ذلك المشهد، مع الوضع في الاعتبار أهمية دور الحوثيين في اليمن كعامل انتحاري في بقعة استراتيجية قد يجبر العديد من القوى التي تتأثر مصالحها مباشرة بحركة الملاحة عبر البحر الأحمر على إعادة النظر في استراتيجياتها في التعامل مع الأزمة اليمنية عمومًا والحوثيين على وجه التحديد.

(*) الجيوش الخاصة وصعود الحلول الأمنية البديلة:

باتت القارة الإفريقية موطنًا لعمليات الجيوش الخاصة التي انتشرت مؤخرًا بفضل التوجه الروسي في استخدام مجموعة فاجنر، قبل استبدالها بـ(فيلق إفريقيا) الجديد الذي قد يضم في صفوفه مرتزقة أفارقة في ضوء التوسع المحتمل لنشاطه كأداة رئيسية لنفوذ موسكو في إطار مواجهتها مع الغرب في القارة السمراء على وجه التحديد.

(*) إعادة التموضع الأمريكي:

لا يزال الموقف الأمريكي يتسم بالضبابية الشديدة في ظل المؤشرات المتباينة للإدارة الحالية تجاه الأطراف الإقليمية الرئيسية، فواشنطن كانت وستظل الداعم الأول لإسرائيل، لكن قدرتها على إجبار الحكومة الإسرائيلية على وقف الحرب- مقابل مكاسب استراتيجية أخرى باتت تتضاءل فرصها- يرتبط بحد كبير بقدرة الجانب العربي على التماسك والثبات على مواقفه واستمرار حالة التنسيق والتعاون المشترك في الملف الفلسطيني دون تنازلات فردية، كما ترتبط بوجود شريك إسرائيلي يؤمن بالسلام والمصالح المشتركة وليس بسلام يبنى على نظرية الأمن واستخدام القوة وهو ما لا يتوافر بصورة جدية حتى الآن أو حدوث هزة عميقة في داخل إسرائيل مثل تعمُق الانقسام والشقاق السياسي حول قضايا تجنيد الحريديم المتطرفين والتعديلات القضائية ونزول مئات الآلاف إلى الشوارع في احتجاجات مستمرة ومزمنة يدفع فيها كل طرف بأنصاره إلى الشارع.

ثانيًا: الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية المصرية

منذ بدأ ولايته الرئاسية الأولى في يونيو ٢٠١٤ حرص السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي على إعادة صياغة الخطاب السياسي المصري نحو القارة الإفريقية إيمانًا بالدور الريادي المصري في ستينيات القرن الماضي، باحتضان حركات النضال والتحرر الوطني من مختلف أنحاء القارة، وبالنظر لم تمثله القارة الإفريقية من عمق حيوي للقاهرة.

وركز خطاب الرئيس السيسي على مفهوم «الأشقاء الأفارقة» للدلالة على تلك الرؤية التي تعيد صياغة التحركات الخارجية المصرية انطلاقًا من أهمية الدائرة الإفريقية، و انعكاسًا لذلك التوجه كانت الأولوية لتعزيز التعاون متعدد المجالات مع دول القارة في نقل التجارب والخبرات التنموية والإدارية والأمنية لدولها وكوادرها.

١. إفريقيا في « عقيدة السيسي »

تنطلق رؤية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي للقارة الإفريقية من أهميتها كعمق استراتيجي لمصر بما يتجاوز الارتباط الجغرافي إلى وجود جذور الهوية وعلاقات المصير المشترك التي تبلورت في النضال من أجل التحرر الوطني وتعززها التطلعات نحو مستقبل أفضل تتكامل فيه جهود الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المتوازنة والعادلة في إفريقيا المستقرة والخالية من النزاعات، خاصة في أعقاب تجميد عضوية مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لتبدأ الولاية الرئاسية الأولى بعودة مصر إلى الاتحاد وتخصيص أولى الزيارات الخارجية إلى دول القارة انطلاقًا من الجزائر إلى مالابو حيث انعقدت القمة الثالثة والعشرين للاتحاد الإفريقي، ويمكن الوقوف على مدى أهمية القارة في عقيدة الرئيس السيسي على النحو التالي:

(*) إن خطابات السيد الرئيس المعنية بإفريقيا

ركزت منذ قمة مالابو ٢٠١٤ على أهمية الحفاظ على ثروات وموارد القارة «الهائلة» وتشكيل محور تنموي يتولى تعزيز اندماج القارة في الاقتصاد العالمي من خلال تسريع خطط النمو والاستغلال الأمثل لموارد القارة وتنميتها،

عبر تعزيز الإصلاحات الشاملة على المستويين الوطني والقاري، والمساهمة في نقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة من الخارج، ودعم مشروعات وممكّنات التكامل القاري، وذلك في ضوء تعظيم الاستفادة من موقع مصر الجيوستراتيجي كـ«بوابة لإفريقيا على العالم وطريقها نحو أوروبا».

(*) إن الإصلاح المؤسسي وتطوير أطر وآليات التكامل الاقتصادي

تهدف لدعم المصالح الإفريقية على الساحة الدولية وتجنيب القارة الاستقطابات بين القوى الكبرى، من خلال ضمان تمثيل دائم في منظومة صنع القرار الدولي ممثلة في مجلس الأمن، في إطار التحول إلى عالم متعدد الأقطاب.

٢. جهود ترسيخ مبادئ التعاون الإفريقي

لما كانت معادلة الاستقرار تعتمد على ضلعين متكاملين هما الأمن والتنمية، تحركت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تجاه دول القارة خاصة في عام الرئاسة المصرية للاتحاد في ٢٠١٩ والذي شهد ميلاد وكالات وهيئات وآليات إفريقية جديدة لدفع التعاون متعدد الأطراف في مجالات الأمن والاقتصاد والتجارة والتنمية المستدامة وأولوية تنسيق الخطط التنموية بين المستويين الوطني والقاري، والتي لا تتأتى إلا في إطار تعظيم الروابط والمصالح المتبادلة بين الأشقاء الأفارقة على النحو التالي:

(&) الإصلاح الهيكلي وتعزيز فاعلية مؤسسات الاتحاد الإفريقي:

نظرًا لدورها كمؤسس وعضو فاعل في منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، تلعب القاهرة دورًا رياديًا في الإصلاح الهيكلي الاتحاد الإفريقي وتعزيز أطر الحوكمة داخله للمساهمة في مواجهة تحديات القارة وعلى رأسها التحديات الأمنية والتنموية، ومن تلك الجهود إنشاء «مركز القاهرة الدولي للتدريب

على تسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام» في ١٣ يونيو ٢٠١٧ لتنظيم الدورات التدريبية وإجراء البحوث التي تستهدف بناء القدرات في مجالات تسوية النزاعات وبناء وحفظ السلم في الدول حديثة التعافي من النزاعات.

وإيمانًا بدوره الحيوي والفعال تولى المركز في فبراير ٢٠٢٣ رئاسة شبكة الاتحاد الإفريقي لمراكز الأبحاث من أجل السلام والتي تعمل على مد الاتحاد بالدراسات الجادة التي تساهم في إثراء مداولاته وفي تعزيز قدراته على التعامل مع الطبيعة المعقدة والمتداخلة لتحديات السلم والأمن في القارة وعلى رأسها الإرهاب.

ونظرًا لحجم القدرات المصرية اختيرت القاهرة مقرًا لعدد من الهيئات الإفريقية مثل مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة التنمية والإعمار فيما بعد النزاعات والذي عقدت فعالية إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢١. كما نالت مصر استضافة مقر وكالة الفضاء الإفريقية خلال اجتماع المجلس التنفيذي لوزراء خارجية الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في ٨ فبراير ٢٠١٩.

(&) الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية:

في ظل الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي في ٢٠١٩ بزغ مبدأ «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية» والذي يهدف للنزوع إلى الحكمة في منع التدخلات الخارجية السلبية وتهدئة النزاعات المشتعلة واتخاذ إجراءات وقائية لمنع تفجر الأزمات بين الدول الإفريقية أو في داخلها ومن هذا الأساس جاءت جهود القيادة السياسية في مصر داعمة لمبادرة إسكات البنادق.

وكما كانت مصر سباقة في جهود مكافحة الإرهاب، توافق الاجتماع الخامس لوزراء دفاع تجمع دول الساحل والصحراء بمدينة شرم الشيخ في مارس ٢٠١٦ على إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب ومقره القاهرة، بدعم من الرئيس السيسي الذي وجه بتقديم ١٠٠٠ منحة تدريبية بالمعاهد والكليات العسكرية المصرية في مجالات الأمن والدفاع للعسكريين من دول التجمع.

وتزامنًا مع انعقاد الاجتماع السابع لوزراء دفاع التجمع في العاصمة النيجيرية أبوجا (٢٢ : ٢٤ يونيو ٢٠١٨) أشار بيان للمتحدث العسكري للقوات المسلحة في ٢٤ يونيو ٢٠١٨ إلى الانتهاء من إنشاء المركز الإقليمى لمكافحة الإرهاب لتجمع الساحل والصحراء على أرض مصر فى فترة وجيزة وعلى مساحة ١٤٣٠٠ متر مربع، وتم تزويد المركز بكافة التجهيزات السمعية والبصرية، وأحدث الحواسب الآلية بما يحقق تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء فى القضايا محل الإهتمام المشترك وفى مقدمتها التصدى للإرهاب وتعزيز العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

وللتأكيد على ذلك الدور يتولى تحالف المقاولون العرب والسويدي إليكتريك مشروع بناء سد جوليوس نيريري على نهر روفيجي بتنزانيا منذ ديسمبر ٢٠١٩، ثالث أكبر سد في إفريقيا بسعة ٣٤ مليار متر مكعب من المياه، والذي احتفلت دودوما بملئه الأول في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ بفعالية كبرى شارك فيها وزير الخارجية المصري آنذاك سامح شكري، في ظل الدعم والمتابعة الدائمة للمشروع من الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية. وبلغت استثمارات مشروع السد ٢,٩ مليار دولار ويهدف توليد ٢١١٥ ميجا وات من الكهرباء وتنظيم تدفق المياه خلال فترات الفيضان.

(&) تقوية الروابط التجارية والاقتصادية:

أولَت رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي حول تحقيق التنمية في إفريقيا اهتمامًا بالاعتماد على الجهود الذاتية للدول الإفريقية مجتمعة وتعظيم التجارة البينية من خلال شبكة طرق وسكك حديدية تخلق شرايين حيوية للربط والتبادل التجاري بين دولها، وفق ما ذكر سيادته خلال منتدى شباب العالم بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠١٧. حيث أسفرت استضافة مصر قمة التكتلات الاقتصادية للشرق والجنوب الإفريقي (CoMESA, SADC, EAC) في شرم الشيخ ٢٠١٥ عن تدشين منطقة تجارة حرة

ثلاثية تبدأ من مصر في الشمال وتمتد إلى جنوب إفريقيا، وجاء ذلك بالتزامن مع إعلان الحكومة المصرية في يونيو ٢٠١٥ عن تطلعها لتدشين طريق «القاهرة-كيب تاون» لربط شمال القارة بجنوبها وتسهيل حركة النقل البري والتجارة بين الدول الإفريقية، ليتوج تلك الرؤية لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع نظيره الجنوب إفريقي جاكوب زوما في سبتمبر ٢٠١٧ بمدينة شيامن الصينية على هامش قمة تجمع البريكس.

وخلال رئاسته للاتحاد الإفريقي أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو ٢٠١٩ بدء سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية «AfCFTA» خلال قمة استثنائية للاتحاد الإفريقي في نيامي بالنيجر باعتبارها أكبر منطقة تجارة حرة لسوق قاري يضم أكثر من ١,٣ مليار نسمة في ٥٤ دولة بإجمالي ناتج محلي ٣,٤ تريليون دولار.

(&) التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

اتخذت الرئاسة المصرية في أولى محطاتها الإفريقية نهجًا جديدًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوثيق التعاون الإنمائي لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف دول القارة الإفريقية عبر الاستثمار في بناء القدرات وتأهيل الكوادر الإفريقية وتحسين جودة الحياة حيث أعلن الرئيس السيسي في قمة قادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في مالابو بغينيا الاستوائية يونيو ٢٠١٤ تدشين الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية (والتي أُطلقت مطلع يوليو من ذات العام بدمج كل من الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا).

وانطلاقًا من اهتمام القيادة السياسية بتنمية الكوادر القيادية من شباب مصر عبر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، جاء تدشين «البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة» في ٢٠١٩ بناءًا على توصيات منتدى شباب العالم في نوفمبر ٢٠١٨، بهدف تأهيل ١٠٠٠ شاب إفريقي على مهارات التفاوض والقيادة وإدارة الأزمات والتعامل مع وسائل الإعلام وأجندة التنمية الإفريقية ٢٠٦٣. وفي ٣١ يوليو ٢٠١٩ احتفلت الأكاديمية الوطنية للتدريب بتخريج أول دفعة من ١٠٠ شاب وشابة يمثلون ٢٩ دولة إفريقية مختلفة، وذلك على هامش فعاليات المؤتمر الوطني السابع للشباب بالعاصمة الإدارية الجديدة بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وعرضت القاهرة في أكثر من مناسبة إفريقية ودولية نقل تجربتها في المبادرة الرئاسية حياة كريمة لتطوير الريف المصري إلى الدول

APLP | African Presidential Leadership Program

الإفريقية وجاءت امتدادًا لسلسلة لقاءات وفعاليات شاركت فيها الحكومة المصرية بعرض التجربة كنموذج للتحول في الريف الإفريقي، خاصة في ظل إدراج إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لمنصتها الإلكترونية على منصة «تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة» التابعة لها، ومن تلك الجهود استعراض وزارة التنمية المحلية لجهود المبادرة في تحسين جودة الخدمات لنحو ٦٠ مليون مواطن في الريف المصري، وذلك على هامش فعاليات الدورة التاسعة لقمة المدن الإفريقية «Africities ٢٠٢٢» في مدينة كيسومو بكينيا في ٢٠ مايو ٢٠٢٢.

وأعلنت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية د. هالة السعيد في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢ إطلاق مبادرة «حياة كريمة لإفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية»، خلال جلسة يوم «الزراعة والتكيف» ضمن فعاليات الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ «Cop ٢٧»، وذلك للمساهمة في الحد من آثار ظواهر التطرف المناخي على الزراعة والأمن الغذائي والتأثير على نوعية الحياة في أنحاء القارة السمراء.

وإجمالًا لما سبق؛ انبثقت توجهات السياسة الإفريقية لمصر خلال السنوات العشر الأخير من رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي للقارة السمراء باعتبارها عمقًا استراتيجيًا تتشارك فيه مصر ودول القارة تاريخًا من النضال المشترك والممتد من مكافحة الاستعمار في ستينيات القرن الماضي إلى إعادة إطلاق المشروعات الوطنية والرؤى التنموية التكاملية لتحقيق الأمن والازدهار لشعوب المنطقة.

٣. القرن الإفريقي من منظور المصالح المصرية

أبرزت السنوات العشر الأخيرة تحولات كبيرة في منطقة القرن الإفريقي لعل من أهمها تبدل العلاقات الإقليمية من التحالفات المصلحية المؤقتة إلى حالة من الصراع المستند إلى مطالب بتوسعات إقليمية وتوجهات الأيديولوجيات المتعارضة للنخب الحاكمة وكذلك تأثرًا بسياسات قوى الجوار الشرق أوسطي في المنطقة قبل وفي أعقاب الأزمة اليمنية.

ومن اللافت في هذا الصدد العلاقات الإريترية الإثيوبية منذ توقيع اتفاق السلام ٢٠١٨ وصولًا للحرب الأهلية في تيجراي والتي غيرت

ليس فقط من نهج أديس أبابا تجاه أسمرة بل أججت النزاعات الأهلية بين الجماعات المسلحة والحكومة الفيدرالية كذلك. كما تشمل تلك التحولات موقف الصومال تجاه دول القرن الإفريقي ومجمل السياسة الخارجية للبلاد بتغير النخبة الحاكمة من حكومة عبد الله فيرماجو إلى حكومة الدكتور حسن شيخ محمود ونظرة الأخير لطبيعة الدور الإثيوبي في بلاده خاصة في مطالبات التوسع الإقليمي على حساب دول الجوار.

وتأسيسًا على ما سبق؛ يتناول الطرح التالي المصالح المصرية الرئيسية في منطقة القرن الإفريقي، وأولويات تعزيز الحضور الاستراتيجي المصري بما يخدم المصالح الوطنية ويعزز المردود الإيجابي لتلك التوجهات في المنطقة.

المصالح الرئيسية

مثل الاقتراب المصري الجديد في التعامل مع القارة السمراء عمومًا والقرن الإفريقي على وجه الخصوص في التأكيد على تلازم الأمن والتنمية في ثنائية متكاملة تقوم على أساس إعلاء المصالح المشترك ودرء التهديدات التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة باعتبارها وحدة جيوستراتيجية واحدة ينبغي أن يتغلب فيها الجانب التعاوني والتكاملي على ظواهر الصراع التي تستند لأسس تاريخية وثقافية أسست للحظة الهشاشة الحالية وغياب مفهوم الدولة الوطنية الحديثة في تكوين تلك الدول في أعقاب الاستعمار الأوروبي.

وتتضاعف أهمية منطقة القرن الإفريقي في التأثير على المصالح الحيوية التالية:

(*) أمن البحر الأحمر:

تمثل منطقة القرن الإفريقي البوابة الجنوبية للبحر الأحمر أحد أهم ممرات الشحن الدولية وأقصر طرق تجارة السلع والنفط بين آسيا وأوروبا، وتأثرت تلك المنطقة بانهيار الدولة في الصومال وانتشار أعمال القرصنة، وما تلا ذلك من دخول الولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان والإمارات وتركيا وإسرائيل وإيران، إلى جانب صعود دور الفواعل من غير الدول بصعود تنظيم «الشباب» غربًا و«القاعدة في جزيرة العرب» شرقًا، قبل أن تسيطر جماعة «الحوثي» على جانب كبير من الساحل اليمني في جنوب شرق البحر الأحمر.

وعلى الرغم من جهود الدولة المصرية في تعزيز مساهمة المجرى الملاحي لقناة السويس في تسهيل مرور حركة السفن بمشروع ازدواج القناة، يكمن التهديد القائم في اشتعال التصعيد العسكري بين إسرائيل و«الحوثيين» والحضور العسكري الأمريكي والأوروبي في المنطقة قبل الإعلان عن تفاهمات بوساطة

عُمانية لوقف العمليات ضد الملاحة البحرية مقابل وقف عمليات «الراكب الخشن» التي أطلقتها إدارة ترامب منتصف مارس ٢٠٢٥، إلى جانب مهام تأمين الملاحة التقليدية والتي تشمل قوة المهام المشتركة ١٥٣.

إلى جانب الوجود العسكري المكثف في تلك البؤرة فإن اتجاهات وأنماط التصعيد لا يمكن أن تتوقف عند إحدى ضفتي البحر الأحمر في ضوء التنسيق المتزايد والملحوظ بين الحوثيين وتنظيم «الشباب» الصومالي المنضوي تحت لواء تنظيم «القاعدة» الإرهابي في إطار مساعي الحوثيين لمواجهة الضغوط العسكرية الغربية على قاعدة تبادل المنافع في تهديد الملاحة البحرية وإيجاد مسارات إضافية للتمويل وحصول «الشباب» على قدرات عسكرية متطورة تشمل الطائرات المسيرة والصواريخ.

(*) الأمن المائي:

تعود قضية السد الإثيوبي للواجهة مع محاولات أديس أبابا فرض واقع جديد بإعلان دخول اتفاقية عنتيبي حيز التنفيذ وإنشاء «مفوضية حوض نهر النيل» بعد تصديق الدولة السادسة (جنوب السودان)، والتي جاءت خلافًا للاتفاقيات الدولية التي تنظم استخدام مياه النهر الدولي، وتتجاهل حقوق دولتي المصب في حق التشاور والإخطار المسبق قبل إقامة أي مشروعات مائية على النيل وآلية التصويت على القرارات، كما تتجاهل مبادرات التعاون المشترك بين مصر والسودان وإثيوبيا خاصة وكافة دول حوض النيل (وعلى رأسها مبادرة حوض النيل) بما يضمن الحق في التنمية دون الإضرار بحق الحياة لشعبي وادي النيل.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الإيراد المائي من مياه نهر النيل (٥٥,٥ مليار متر مكعب) لا يتجاوز ٤٨,٦٪ من إجمالي الاحتياجات المائية السنوية البالغة ١١٤ مليار متر مكعب، وفق تصريحات وزير الموارد المائية والري د. هاني سويلم في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٤.

(*) أمن الحدود والسيطرة على الهجرة غير النظامية:

تساهم النزاعات الدائرة في الجوار الجنوبي والجنوبي الغربي في تعزيز تحديات ضبط الحدود ومواجهة تدفقات المهاجرين والنازحين، وهو ما يظهر التأثير الكبير للحرب السودانية إلى جانب مظاهر الاضطراب الأمني في تشاد على خلفية بروز نشاط جماعات المعارضة المسلحة وبروز تهديد تنظيم «بوكو حرام» الإرهابي بالتوازي

مع استمرار الانسحاب العسكري الفرنسي ضمن إطار أوسع لتغير البيئة الأمنية في منطقة الساحل.

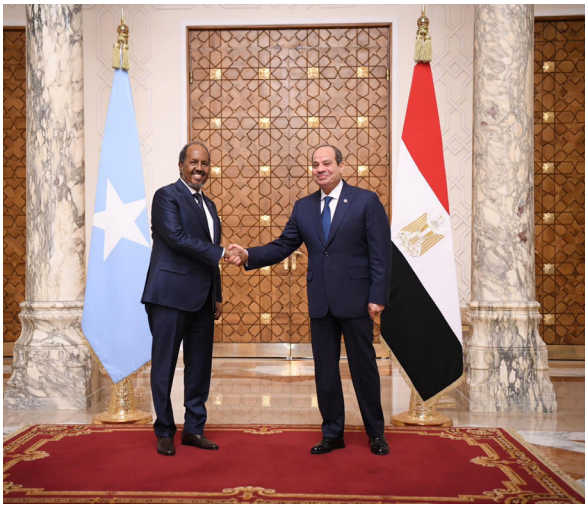

(*) أمن الأشقاء والحلفاء:

عززت مصر من انخراطها في اتفاقات أمنية ودفاعية مع العديد من دول القارة الإفريقية لتعزيز أمنها والمساعدة في جهود بناء القدرات والتصدي للإرهاب إلى جانب دعم التعافي من آثار النزاعات، وتمثل الآفاق الواعدة مع الصومال ركيزة أساسية في تلك الجهود دعمًا لمساعي مكافحة الإرهاب والحفاظ على الوحدة الإقليمية للبلاد وبناء قدرات الجيش الصومالي، كما يشمل ذلك بناء علاقات حسن جوار وآليات تعاون ثلاثية ومتعددة الأطراف لتحييد حالة عدم الاستقرار في المنطقة التي قد تنجم عن مساعي إعادة رسم الجغرافيا السياسية لدول المنطقة.

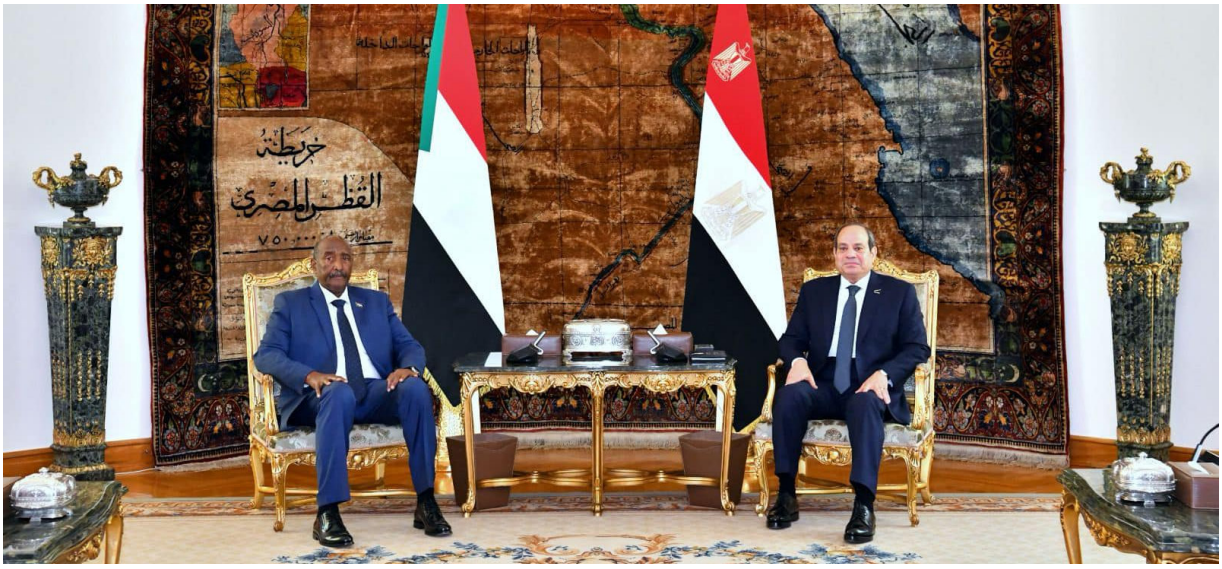

التحديات

يمثل الإدراك المتزايد لأهمية الحضور المصري على أساس المصالح بعيدة المدى وخلق حالة من التوازن بين المصالح الأمنية والتنموية أولوية قصوى في سياسة القاهرة تجاه دول القرن الإفريقي وعموم إقليم شرق إفريقيا في إطار الحفاظ على المصالح سالفة الذكر، ومن الجدير بالذكر توجه إنشاء صندوق للاستثمار في دول حوض النيل، إلى جانب التعاون الإيجابي بالمساعدة الفنية والمالية لإنشاء سدود كهرومائية في عدد من دول المنطقة وفي مقدمتها مشروع سد جوليوس نيريري في تنزانيا.

ويواجه القاهرة في المقابل العديد من المتغيرات التي تمثل تحديات للمصالح المصرية في منطقة القرن الإفريقي، وهي على النحو التالي:

(&) النزاعات الأهلية والبينية:

تثير الأزمات الداخلية وانتشار النزاعات الأهلية في بعض بلدان القرن الإفريقي حساسيات متزايدة تجاه أجندة للتعاون طويل الأمد أمنيًا وتنمويًا، كما تستخدم بعض الأطراف الإقليمية البُعد العرقي وتداخله بين دول الجوار في خلق نفوذ مزعزع للاستقرار أو التأثير على فرص التعاون متعددة الأطراف بين مصر والحلفاء الإقليميين، وهو ما قد يمتد لدعم وتجنيد بعض الدول لفصائل وميليشيات مسلحة لخدمة مصالحها في دول النزاعات.

(&) العلاقات الإقليمية المضطربة (هيكل الأمن الإقليمي):

يظل اللاعب الأهم في صراعات وأزمات المنطقة وأكثرها خطورة إثيوبيا من خلال استغلال التوترات في الصومال لإقامة تواجد عسكري وامتلاك منفذ بحري (سيادي) في إقليم أرض الصومال، قبل الاتفاق الأخير بين مقديشو وأديس أبابا على احترام سيادة الصومال، وإن انتهى ذلك الفصل من التوتر في الوقت الراهن إلا أن العوامل التي أدت لبروزه وإن استندت لمسوغات مشروعة في حق أكبر دولة حبيسة في العالم للوصول إلى البحر، لكنها تمثل إحدى محفزات عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة لعدم احترام سيادة دول المنطقة وتقديم حضورها العسكري في بعثات حفظ السلام الإفريقية كأحد أدوات الضغط على تلك الدول.

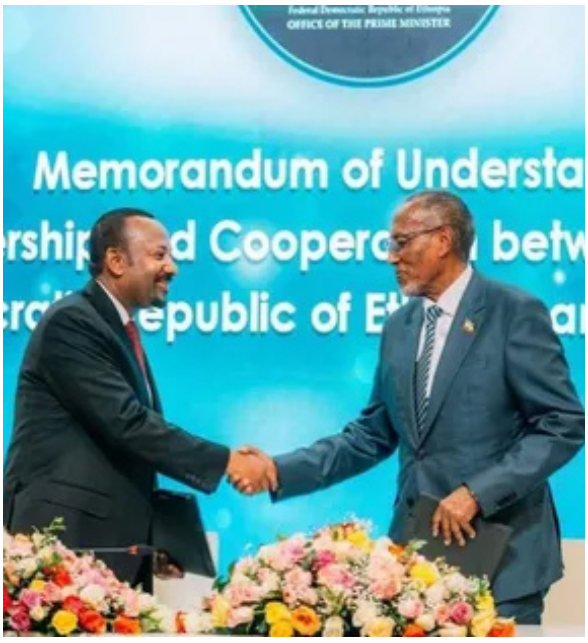

كما أن توجهات النخبة الحاكمة في إثيوبيا لصهر المكونات والعرقيات المختلفة بالقوة في دولة مركزية موحدة تؤدي (خلافًا للمستهدف)، لتعزيز هشاشة الوضع الأمني والسياسي في البلاد عبر تأجيج التوترات العرقية وتعكير السلم الأهلي خاصة مع فشل الآلية العسكرية وحدها في فرض سلطة الدولة بالخصم من مخصصات التنمية.

(&) تداخل القوى الدولية في أزمات المنطقة:

مثلت أزمات الصومال والسودان وإثيوبيا ساحات للصراع بين قوى إقليمية ودولية عدة تداخلت في أزمات المنطقة لتحقيق عدد من الأهداف لعل أخطرها تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة وإحياء سياسة المحاور لانتزاع مكاسب جيوسياسية ومواجهة تهديدات غير متماثلة، وهو ما عزز التداخل الإقليمي في حوض البحر الأحمر وجعل منطقتي جنوب الجزيرة العربية والقرن الإفريقي وحدة جغرافية في طور التشكل بما تشهده من تماثل في طبيعة الفاعلين الذين ينشطون في مساحات الفراغ الأمني وتمهد لظهور جيل جديد من التنظيمات الإرهابية والدويلات الفاشلة.

وختامًا؛ يظهر هذا الواقع الجديد في المنطقة يظهر تأثرها بارتدادات أزمات الشرق الأوسط ومدى تداخل العديد من الفواعل من خارج المنطقة في تعقيد تلك الأزمات أو حلها، في ظل الترابط الأمني بين المنطقة وجوارها العربي في البحر الأحمر من جهة، وبتداخلها مع الإطار الأوسع لدول حوض النيل وخلل الترتيبات الإقليمية والقارية المعنية بالتنمية وعلى رأسها منظمة إيجاد والتي سعت بعض أطرافها لتوظيفها كمظلة للتدخل في النزاع السوداني.

ثالثًا: ثوابت مصرية راسخة تجاه القضايا العربية

لطالما احتل البعد العربي أولوية قصوى في دوائر التحرك الخارجي المصري على مدار العقود الماضية انطلاقًا من رؤية راسخة لدى صانع القرار أن ما يحدث في مصر لا يقف عند حدودها وإنما يمتد لمحيطها العربي بالدرجة الأولى، فمصر كما يشير جمال حمدان كانت باستمرار قطب قوة ومركز إقليم، وهو ما يجعلها على الدوام القوة الإقليمية الوازنة والرصينة التي تتحرك لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وفق محدد رئيسي وهو الأمن القومي العربي باعتباره كل لا يتجزأ.

وعلى الرغم من التحولات الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، تحركت السياسة الخارجية المصرية من منطلقات ورؤى واضحة لمجابهة التهديدات التي تواجه العالم العربي منذ مواجهة الاستعمار الغربي ومساندة حركات التحرر الوطني عربيًا وإفريقيًا، وصولًا إلى تدعيم أسس الدولة الوطنية العربية ومكافحة الإرهاب والفكر المتطرف في المنطقة، إلى جانب الدعم الثابت والمتواصل للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للعالم العربي.

١. قوة المشروع وشمول الرؤية

كان الحرص على تأسيس جامعة الدول العربية كلبنة أولى في نظام دولي قيد التشكل أولى خطوات ترسيخ العمل العربي المشترك وفق إطار مؤسسي استهدف بالأساس دعم الدول العربية في نيل استقلالها والوقوف بوجه الهجرات اليهودية إلى فلسطين التاريخية، حيث انعقدت القمة التأسيسية في أنشاص مايو ١٩٤٦ ردًا على توصيات لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية التي نشرت تقريرها النهائي في ٢٠ أبريل ١٩٤٦ بمدينة لوزان السويسرية وتضمن التقرير ترحيل آلاف اليهود إلى الأراضي الفلسطينية وترحيل نحو ١٠٠ ألف يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي في أوروبا على نحو فوري في عام ١٩٤٦. ولوحت القمة في بيانها الختامي باتخاذ «كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى».

وتصدرت قضايا التحرر الوطني وتصفية الاستعمار في المنطقة جهود القاهرة في العهد الجمهوري، حيث استضافت مكاتب حركات التحرر الوطني في القاهرة وفي مقدمتها ثورة الجزائر التي حظيت بدعم سياسي وعسكري ولوجيستي مصري لم ينقطع منذ انطلاقها في ١٩٥٤، وقرار تأميم قناة السويس الذي أسهم في إنهاء حقبة الاستعمار البريطاني بمنطقة الشرق الأوسط وعزل قواعده على الساحل الغربي للخليج العربي.

وقدمت مصر دعمًا غير محدود للقضايا العربية في مواجهة مخططات إسرائيل وحلحلة النزاعات البينية من خلال تفعيل آليات عمل جامعة الدول العربية حيث احتضنت القاهرة ٥ قمم عربية طارئة جسدت الحرص على دعم بنية النظام الإقليمي العربي والحد من التدخلات الخارجية في الخلافات البينية، كان أولها قمة القاهرة ١٩٧٠ التي التأمت وسط ظروف بالغة الخطورة نتيجة الصدام بين الجيش الأردني وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهمت في وقف إطلاق النار، وصولًا لقمة ١٩٩٠ التي دعت العراق لسحب قواته من الكويت وتأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكانت من قراراتها دعم تحرير الكويت، وآخرها قمة فلسطين في ٤ مارس ٢٠٢٥ التي سعت لحشد الدعم لخطة إعادة إعمار قطاع غزة والتصدي لمشروع التهجير الفلسطينيين وتصفية القضية برمتها

وامتدت خطوات القاهرة في هذا الصدد لتعزيز حالة التكامل العربي وفق رؤيتها لسبل مجابهة تحديات كل مرحلة؛ على صعيد تطوير آليات اتخاذ القرار وبناء قوة عسكرية مشتركة لمواجهة الإرهاب والتهديدات الأمنية في بلدان الأزمات العربية

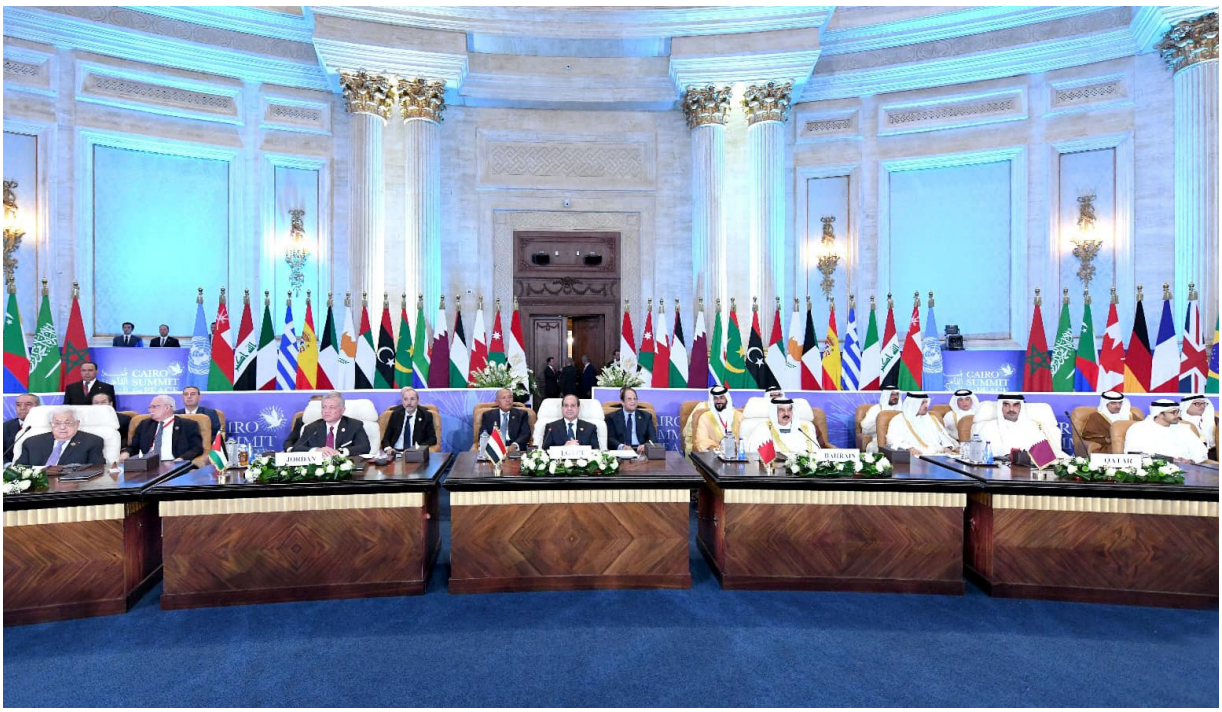

(سوريا واليمن وليبيا) في ٢٠١٥، في محاولة لوقف نزيف الدم العربي وقطع الطريق أمام ذرائع وتدخلات القوى الإقليمية والدولية التي استباحت سيادة دول المنطقة لإحياء أطماع التوسع وتمديد النفوذ، مما دفع القاهرة لإبراز «خطوطها الحمراء» لوقف مسار الأزمات الأمنية من تهديد مقومات الوحدة الإقليمية للدول العربية، وهو ما ظهر في إعلان «خط سرت-الجفرة» خطًا لوقف القتال في الأزمة الليبية في يونيو ٢٠٢٠.

كما قادت مصر منذ سبعينيات القرن الماضي خطوات حثيثة لإعادة التوازن للنظام العربي عبر الدفع بمقاربة شاملة تقوم على السلام العادل وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس استعادة الأراضي العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢. دعم ثابت للقضايا العربية

منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة في يونيو ٢٠١٤ ظلت القضايا العربية شاغلًا رئيسيًا للسياسة الخارجية المصرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي مرت في خطابات القيادة السياسية بثلاث مراحل رئيسية؛ تمثلت أولاها في تحريك عملية السلام حتى عام ٢٠٢٣ في ضوء الجمود التام الذي شهدته المفاوضات خلال العقد الماضي، موجهًا كلماته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٧ للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بضرورة التعايش السلمي جنبًا إلى جنب في إطار حل الدولتين، مؤكدًا أن «أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي من أمن وسلامة المواطن الفلسطيني».

ونتيجة لاستمرار الجمود وتصاعد أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية والعدوان المتكررة على قطاع غزة غيرت القاهرة من قراءتها للمشهد أمام صمت المجتمع الدولي على التجاهل الإسرائيلي لمقررات الشرعية الدولية ومساعيها لنسف حل الدولتين، وهو ما ظهر في كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام القمة العربية الثانية والثلاثين بالمملكة العربية السعودية في ١٩ مايو ٢٠٢٣، والتي حذر فيها بصورة مسبقة من خطورة إدارة الصراع في الأراضي المحتلة عسكريًا وأمنيًا، وما ستؤل إليه من «عواقب وخيمة على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء».

لقد حرصت القاهرة خلال العقد المنصرم على بذل جهود حثيثة في التوسط لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل طالما كان ذلك ممكنًا، إلا أن صعود اليمين المتطرف بمخططاته التوسعية بالتوازي مع جمود العملية السياسية أدى بالقيادة السياسية لاتخاذ مواقف أكثر صرامة في كشف مخطط التهجير خلال الأيام الأولى للعدوان الأخير لجعل القطاع منطقة غير قابلة للحياة، وتكثيف الحراك الدبلوماسي لإعادة القضية الفلسطينية على مسارها الصحيح بخلق موقف دولي رافض لتهجير الفلسطينيين وضاغط لإدخال المساعدات الإنسانية فضلًا عن تهيئة الشرايين اللوجيستية لتنسيق استقبال وتخزين المساعدات الطبية والإنسانية، وجعل معبر رفح قبلة المسئولين الأممين والغربيين للوقوف على حالة المعبر من الجانب المصري ودحض الادعاءات الإسرائيلية، وانتهاءًا بالجهود المتواصلة لوقف العرب وتعزيز التوافق الدولي على خطة شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة واستضافة مؤتمر دولي للتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة فور توقف العدوان الإسرائيلي.

وقدمت القاهرة مقاربة واضحة وشاملة لمواجهة مهددات الأمن القومي العربي في خضم بروز خطر تنظيم «داعش» الإرهابي والتدخلات الخارجي في شئون البلدان العربية، من خلال الدعوة لتدشين قوة عربية مشتركة تعمل بالاتساق مع أحكام

ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ودون أدنى تدخل في الشئون الداخلية للدول. وعلى الجانب الآخر مثلت المعالجة المصرية لملفات الصراع في العالم العربي نموذجًا للمساهمة الإيجابية في خفض التصعيد وجمع الأطراف المتحاربة على طاولة الحوار، وهو ما يظهر في الملف الليبي من خلال تحذير الرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو ٢٠٢٠ من أن خط «سرت-الجفرة» خطًا أحمر غير مسموح لأي من الطرفين باجتيازه، وهو ما أثمر مرحلة جديدة من الحوار برعاية عربية ودولية ومشاركة مصرية فاعلة في استضافة العديد من الاستحقاقات التفاوضية بالمسارات الدستورية والاقتصادية والعسكرية.

كما أبرز الرئيس عبد الفتاح السيسي دعمًا واضحًا لأمن منطقة الخليج العربي باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي العربي وامتدادًا حيويًا للأمن القومي المصري، وهو ما حرصت القيادة السياسية على تأكيده خلال القمة العربية الطارئة في مكة المكرمة ٢٠١٩ وخلال زيارة أبو ظبي في ٢٦ يناير ٢٠٢٢ بعد ساعات من تعرض مطار العاصمة الإماراتية لهجوم إرهابي في ٢٤ يناير ٢٠٢٢.

وإجمالًا؛ تواصل القاهرة دعمها للقضايا العربية من رؤية استراتيجية شاملة لا يمكن معالجة بعضها وإغفال البعض الآخر، فالأمن القومي العربي كل لا يتجزأ في رؤية القاهرة، وتكمن تلك الرؤية في الحفاظ على ما تبقى من النظام الإقليمي العربي والبناء على حالة التوافق التي تمثلها القضية الفلسطينية في الوجدان العربي باعتبارها القضية المركزية، إلى جانب دعم بناء مؤسسات الدولة الوطنية العربية في لبنان وسوريا والسودان وليبيا لكونها حجر زاوية الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

رابعًا: آفاق السياسة المصرية في إقليم مضطرب

يرسم هذا المشهد الإقليمي المتغير والذي ينذر بمزيد من الاضطرابات، ملامح توجهات صاعدة في السياسة الخارجية المصرية تقوم على غاية قومية تتمثل في دعم المصالح التنموية والأمنية للأمة المصرية، وهو ما استدعى أن تبلور القاهرة رؤية استراتيجية لدورها كقوة سلام واستقرار في محيطها الإقليمي خصوصًا والعالم بوجه عام.

وخلال ثلاث سنوات من الاضطرابات الإقليمية والدولية ظلت مصر متمسكة برؤيتها في بناء السلام والتأسيس لاستقرار إقليمي مستدام على دعائم الدولة الوطنية في المحيطين العربي والإفريقي عبر تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والأمني ومشاركة الخبرات الفنية وتطويع قدرات الشركات المصرية في مشروعات إعادة الإعمار والتعافي عقب الأزمات، مما يبرز دور الأخيرة كأصل استراتيجي مهم في تحقيق مصالح السياسة الخارجية المصرية. كما عززت القاهرة دورها كصانع للسلام في منطقتي الشرق الأوسط والقرن الإفريقي عبر مساعي التوسط لإنهاء تلك الأزمات والتلويح بخيار القوة لوقف مسار التصعيد وتفادي وقوع عواقب وخيمة تغير من ملامح الجغرافيا السياسية للدول تتمدد على إثرها الأزمات الإنسانية وخرائط الإرهاب.

وعلى ضوء تعقد الصراع الجيوسياسي وجزم العديد من الباحثين وخبراء العلاقات الدولية خاصة من أنصار الواقعية البنائية «Structural Realism»، فإن لحظة الأحادية القطبية الأمريكية تشهد حالة من الأفول، إن لم تكن قد انتهت، لكن المشهد الجديد للتعددية القطبية لا يمثل قوى كبرى مناوئة للولايات المتحدة على صعيد عالمي فقط، وإنما حالة صراع كبرى يجري فيها توظيف الأقاليم والقوى الرئيسية فيها للعب أدوار جوهرية في تعويض الحضور الأمريكي (القوة الإقليمية المهيمنة في الأمريكتين والتي تتفوق على نظرائها في باقي الأقاليم) ومواجهة نفوذ القوى الإقليمية الكامنة الأخرى.

ويمكن تصور تلك الرؤية لدور القاهرة الإقليمي في أربع ركائز أساسية:

(١) تجسيد المشروع الوطني:

تركز السياسة المصرية تجاه المحيط العربي في الظرف الإقليمي الراهن على استعادة الاستقرار عبر دعم مؤسسات الدولة الوطنية في ظل ما تواجهه من تهديدات كبرى في ليبيا واليمن والسودان والصومال وسوريا ولبنان، ودعم عودة مؤسسات الدولة للعمل بكفاءة وتقديم المساعدة الفنية والإنسانية والاقتصادية، فضلًا عن تعزيز تبادل المعلومات ودعم المؤسسات الأمنية لأداء مهامها من خلال التواصل الثنائي وعبر المنتدى الاستخباري العربي الذي جرى تدشينه في ١ فبراير ٢٠٢١.

وفي ضوء تلك الأولوية الواضحة لاستعادة دور الدولة الوطنية، يستلهم الحضور المصري في الدول العربية والإفريقية نموذج استعادة الدولة المصرية وتثبيت أركانها عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مع الوضع في الاعتبار خصوصية تلك الدول، وهو ما يدفع القاهرة للانخراط في دعم المؤسسات الوطنية أولًا والمشاركة الفاعلة في جهود الوساطة والتوفيق ثانيًا؛ من خلال توفير منصة للحوار الوطني بين الأطراف الداخلية لإعادة بناء العملية السياسية في بلدان الأزمات دون تدخل واضح في مسار تلك الأزمات، وتقديم المساعدة الاقتصادية واللوجيستية لاستئناف مسار التعافي المبكر وإعادة الإعمار ثالثًا؛ وذلك من خلال الدور الرئيسي للشركات المصرية في المشروعات التنموية وبناء الطرق في العراق وليبيا وتنزانيا.

(٢) صناعة السلام:

تبرز سياسة بناء المحاور التنموية في سياسة مصر تجاه محيطها الإقليمي في الشرق الأوسط وإفريقيا في استجابة لتطلعات شعوب المنطقة للتنمية والتي تعد رافدًا رئيسيًا للسلام والاستقرار الإقليمي والتعايش السلمي في المجتمعات متعددة الأعراق والمذاهب، وهو ما يظهر في الآلية الثلاثية بين مصر والعراق والأردن والشراكة الصناعية الرباعية مع الإمارات والبحرين والأردن والآلية الثلاثية مع اليونان وقبرص.

كما يشمل ذلك مبادرات التنمية في القارة الإفريقية، وعلى رأسها مشروع طريق القاهرة-كيب تاون، ومشروع ربط البحر المتوسط ببحيرة فيكتوريا وتحويل نهر النيل إلى ممر ملاحي دولي يعزز من وصول الدول الإفريقية الحبيسة إلى الأسواق الدولية، وتعزيز حضور مصر على الساحة الجيوسياسية الإفريقية من خلال تعميق الترابط الاقتصادي مع دول حوض النيل، وهو ما يتكامل مع هدف جعل مصر بوابة رئيسية للأسواق الإفريقية ومحطة هامة لإعادة التصدير من أوروبا وروسيا وتركيا وإيران إلى إفريقيا جنوب الصحراء، مقابل تعزيز صادرات القارة من المواد الغذائية والمعادن المصنعة خاصة تلك التي تمثل قاطرة التحول العالمي الأخضر.

وعلى الصعيد الأمني والعلاقات المصرية مع الأطراف الإقليمية، يتطلب توسيع نطاق التحركات الإقليمية استقراء مستقبل العلاقات مع القوى الرئيسية غير العربية في الإقليم، بناءًا على واقع تلك العلاقات ومساحات التعاون والتفاهم المشترك التي من الممكن تعظيمها في سياق تعاون اقتصادي أشمل وحوار استراتيجي ثنائي وإقليمي مستدام يتبنى تصفية الأزمات اللبنانية والسورية والسودانية والليبية والتوافق على دعم استقرار العراق والخليج العربي واحترام سيادة الأردن على أراضيه. ويبرز تعميق التعاون الاقتصادي والدفاعي مع تركيا كدعامة رئيسية لإرساء دعائم استقرار إقليمي طويل الأجل خاصة في ضوء توسيع التفاهمات بين البلدين حول عدد من ملفات المنطقة. ويبدو أن التفاهم الشامل مع طهران لا يزال بعيدًا عن التحقق، إلا أن تعزيز قنوات التواصل والتفاهم مع طهران من شأنه تخفيف خروقات الميليشيات الموالية لها في المنطقة والتي تهدد بتوسيع الصراع في الإقليم وإيجاد أرضية مشتركة لتسويات الأزمات.

ورغم ما تمثله الوساطة الأمنية الموثوقة بين إيران ومحورها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى من انعكاس لثقل مصر كقوة إقليمية رائدة، إلا أن تحييد بعض الفاعلين ما دون الدولة عن صراع المحاور هو العامل الأهم في ضبط إيقاع الصراع في المنطقة.
ويشكل الهدف الاستراتيجي لتحويل مصر «مركزًا إقليميًا لتجارة وتداول الطاقة» محفزًا رئيسيًا لتوسيع البنية التحتية للتكامل الإقليمي بمشاركة أطراف المعادلة الإقليمية وفي مقدمتهم الخليج العربي وإيران وتركيا، وذلك من خلال مد القاهرة بشبكة واسعة ومتعددة الاتجاهات لإمدادات الطاقة الأحفورية والمتجددة، وهو ما يشمل إيجاد مسار جديد لنقل الطاقة يبدء من الكويت وإيران والعراق شرقًا مرورًا الأردن وخليج العقبة- وقد يشمل فيما بعد باقي دول الخليج العربي- على أن يخرج من تلك الشبكة عبر الأردن أنبوب فرعي يمتد للبنان والأراضي الفلسطينية (في إطار خط الغاز العربي المعاد إحيائه)، وتحقيق الربط مع مشروع طريق التنمية بين العراق والإمارات وقطر وتركيا.

إن بقاء مصر كمحور ارتكاز رئيسي لمنطقة الشرق الأوسط في ظل المشهد الحالي يتطلب تحييد الدوائر المعادية وتعظيم القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للمحور التنموي الشرقي ممثلًا في شبه جزيرة سيناء والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في ضوء مشروعات التطوير الجارية في مجالات البنية التحتية والطرق والإسكان والزراعة والتعدين. إن ثمرة تعاون مصر والخليج العربي مع كل من إيران وتركيا كما من شأنه أن يحصن الأردن ضد أي تصعيد محتمل في الإقليم ويدفعه للتطابق التام مع المصالح والرؤية المصرية، إلا أن الأهم من ذلك أن التفاهم بات مطلوبًا بصورة أكبر على الساحة السورية نظرًا لأن دمشق ستمثل مركز الصراع القادم على المشرق العربي في ظل تعدد اللاعبين الدوليين وتضارب مصالحها، في ظل هشاشة أمنية تتفاقم على وقف التدخلات العنيفة لإسرائيل في الجنوب والتفاعلات العنيفة بين الحكومة الانتقالية من جهة والقوى السورية الفاعلة الأخرى من جهة أخرى، مثل قوات سوريا الديمقراطية «قسد» والقوى المناوئة للنظام الجديد ممثلة في أنصار وحلفاء نظام الأسد.

(٣) السياسة الإنسانية:

عكست حربا السودان وغزة أهمية الدور المصري المحوري في معالجة الأزمات الإنسانية المتفاقمة في المنطقة رسميًا وشعبيًا، وتمثل بلورة البعد الإنساني في الاستراتيجية المصرية الكبرى تجاه الإقليم خطوة حيوية في تعزيز جاذبية النموذج المصري للدولة الوطنية العربية التي تولي أهمية بالأمن الإنساني العربي وفي ضوء تحقيق المصلحة القومية المصرية.

ويقترح للإشراف على تلك السياسة وتنفيذ مخرجاتها والتفاعل مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بها تعيين وزير دولة أو مبعوث رئاسي لشئون النازحين واللاجئين (أو للشئون الإنسانية والإغاثية) ويشمل اختصاصه التالي:

-التواصل مع المؤسسات الأممية والدولية المعنية لتصحيح رؤيتها بشأن عدد الأجانب المستحقين لصفة «اللجوء» وسبل مساعدتهم والنظر في احتياجاتهم الصحية والمعيشية والتعليمية.

-التباحث مع الدول المصدِرة والوجهات الرئيسية للاجئين بشأن دعم الحلول العادلة التي تضمن حق العودة الطوعية بزوال أسباب اللجوء ومنع الملاحقات الأمنية وتوفير الدعم الدبلوماسي والمالي اللازمين لضمان حياة كريمة في مواطن اللجوء وعند إعادة الإعمار والعودة للوطن الأم.

-الإشراف على دراسة حالات اللجوء الفلسطيني في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة وطرح الرؤى اللازمة لرعايتهم تحت مظلة الأونروا وإسداء حقوقهم في إطار التسوية الشاملة والنهائية للقضية الفلسطينية.

-المساعدة على تنظيم صفوفهم والتواصل معهم بصفة دورية في إطار حصر دقيق لبياناتهم من حيث الجنسية والحالة الاقتصادية والخلفية المهنية وحث رجال الأعمال منهم على دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتوفير متطلبات الأكثر احتياجًا منهم.

-الإشراف على المحتوى التعليمي بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية المعنية في مصر والبلد الأم كذلك لدعم الثقافة الوطنية وتعزيز الارتباط بالوطن الأم وعلى حق العودة إليه حال سماح الظروف بذلك.

-التواصل مع جمعيات وتحالفات رجال الأعمال المصريين في مجالات البناء وإعادة الإعمار لتعظيم دورهم في مشاريع إعادة الإعمار ومساهماتهم في تحقيق أهداف السياسة الإنسانية المقترحة.

-التنسيق مع كافة الجهات والمؤسسات المعنية ذات الاختصاص وتقديم تقرير دوري عن أعماله بشأن تنفيذ السياسة الإنسانية.

(٤) دبلوماسية الفكر:

توفر المنتديات الأمنية التي تقيمها كبريات مراكز الفكر حول العالم منصة هامة لتبادل الآراء والأفكار والتوجهات بشأن السياسة العالمية والتحولات في البيئة الإقليمية محل الدراسة بين صناع القرار والخبراء والباحثين، وتمثل تلك الحوارات والمنتديات أحد أبرز أدوات دبلوماسية مراكز الفكر، إلا أن العديد من الأدوار التي قد تعجز الأجهزة الدبلوماسية الحكومية عن أدائها، قد تمتلك فيها مراكز الفكر ومؤسسات أبحاث السلام ميزة نسبية خاصة في ظل بيئة إقليمية يتعدد فيها أنماط الفاعلين من دول إقليمية وأخرى خارج الإقليم، إلى جانب فواعل من غير الدول تمثل جزء مؤثر في المعادلة وبالتالي من الضروري تحييد خطرها دون الانخراط في حوار رسمي مباشر يعني الاعتراف بدورها كسلطة أمر واقع في بلدان الأزمات.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف وجود تجمع أو رابطة لمراكز الفكر الوطنية محددة الاختصاص وتكمل بعضها البعض في ضوء تقاسم الأعباء جغرافيًا ومناطقيًا، وتخضع لعملية تجديد دماء بصفة مستمر من خلال عملية «الباب الدوار» التي تسمح بدخول عدد من الخبراء المتقاعين وكبار المفاوضين السابقين في المؤسسات الدبلوماسية والسيادية إلى مراكز الفكر (والعكس) للقيام بالأدوار المنوطة بتلك المراكز ومنها؛ بذل المساعي الحميدة في تسهيل استضافة وتنظيم ملتقيات الحوار الوطني بدول الأزمات وبناء قنوات اتصال مع مختلف الأطراف الفاعلين في الصراع وكذلك أصحاب المصلحة.

على الجانب الآخر من المهم تنشيط وبناء استراتيجية جديدة للدبلوماسية الاقتصادية تخدم أهداف استقرار الاقتصاد المصري ورفع معدلات نموه من خلال إعادة تنظيم وإدماج جمعيات رجال الأعمال ومراكز الفكر في عملية تخطيط السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بخريطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة أو برامج الشراكات والتحالفات التجارية داخل مصر وفي عموم شرق الأوسط والقارة الإفريقية واستخدام الأدوات الاقتصادية في تحقيق الأهداف الجيوسياسية، خاصة في مجالات الإنشاءات والبنية التحتية والزراعة والتكنولوجيا.

الخاتمة

مثلت تلك الورقة محاولة لقراءة تطورات المشهد الإقليمي الذي يزداد اشتعالًا، اتصالًا بالمنافسة الجيوسياسية بين أقطاب القوة في النظام العالمي، وارتداداتها بطبيعة الحال على الأطراف والقوى الإقليمية المتحالفة معها استراتيجيًا أو وظيفيًا، وهو ما يفرض تحديات على السياسة الخارجية المصرية في الاحتفاظ بنموذجها كقوة سلام لا تسعى لإشعال الحرائق في تحويل ذلك التوجه إلى القوة الإقليمية المحورية التي تسعى لفرض نموذج «السلام المصري Pax Aegyptiana» والذي يشير لأول معاهدة سلام في التاريخ أزدلت الستار على حروب الإمبراطورية المصرية والحيثيين التي استمرت لقرابة قرنين من الزمان.

إن الاستدعاء الإيجابي للتاريخ وبعث الحيوية في الخطاب والممارسة الدبلوماسية المصرية بمشاركة مختلف الأطراف المعنية وكذلك أصحاب المصلحة، يمثلان أكثر الأدوات فاعلية في تحقيق المصالح والأهداف الوطنية المصرية، كما يدعم «الخطاب الحضاري» في مجمله تجديد دماء وحيوية مشروع الدولة الوطنية الذي بدأت به القيادة السياسية منذ عام ٢٠١٤ ومن ثم فمن مسئولية مراكز الفكر الوطنية المتخصصة وقادة الفكر ومؤسسات التنشئة أن تعيد النظر فيما يقدم للمواطن المصري من مراحل التعليم الأولى حتى المرحلة الجامعية وما بعدها ليعمق القيمة الأصيلة والمرغوبة للشخصية المصرية، وأن يرتبط بناء الشخصية بهوية حضارية جامعة تحمل بصماتها في تاريخ البشرية وتتطلع لدور بازر لرقيها وتحضرها في المستقبل، وتعزز في الوقت ذاته قيم الترحاب والتواصل مع الشعوب والحضارات المختلفة.

وفي سبيل ذلك كله نستذكر ما قاله المفكر الراحل جمال حمدان أن قوة مصر تتمثل في كونها النواة لمنطقة حضارية، ومن الناحية الاستراتيجية «النواة النووية لمنطقة قوة عالمية» وهي بهذا المعنى محور إرتكاز منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المصادر:

- أحمد عليبه، القوة والتراكم: تنامي الدور الإقليمي لمصر، تقديرات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١ يونيو ٢٠٢١، الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/١٧١٥٧.aspx
- ضياء نوح، سياسة مصر الخارجية: حدود التداخل بين ملفي مكافحة الإرهاب والتنمية في الأجندة الدولية، التقرير الاستراتيجي المصري، المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، يناير ٢٠١٨.
- ضياء نوح، الانتخابات وترسيخ آليات الديمقراطية، مجلة الأهرام العربي، عدد ١٣٨٥، ٩ ديسمبر ٢٠٢٣.
- ضياء نوح، إفريقيا في عقيدة الرئيس السيسي، مجلة الأهرام العربي، عدد ١٤٠١، ٣٠ مارس ٢٠٢٤.
- ضياء نوح، مرتكزات السياسية الخارجية في خطاب تنصيب الرئيس المصري، القاهرة الإخبارية، ٣ أبريل ٢٠٢٤، الرابط: https://alqaheranews.net/news/٧٤٩٣١/
- روان عبد الله الزعبي، الدور المستقبلي المصري في النظام الدولي، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، يونيو ٢٠٢٢، الرابط: https://sjcf.journals.ekb.eg/article_٢٧١٢٤٤_٦٣٧٢٤٨٥e٥٩٧dae١٨e١f٦fecb٣e٥٣b٢٢b.pdf

فهرس المحتويات

١	مقدمة	٢
٢	أولًا: متغيرات المشهد الاستراتيجي	٣
٣	ثانيًا: الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية المصرية	٨
٤	إفريقيا في « عقيدة السيسي»	٨
٥	جهود ترسيخ مبادئ التعاون الإفريقي	٩
٦	القرن الإفريقي من منظور المصالح المصرية	١٣
٧	ثالثًا: ثوابت مصرية راسخة تجاه القضايا العربية	١٩
٨	قوة المشروع وشمول الرؤية	١٩
٩	دعم ثابت للقضايا العربية	٢١
١١	رابعًا: آفاق السياسة المصرية في إقليم مضطرب	٢٤
١٢	تجسيد المشروع الوطني	٢٥
١٣	صناعة السلام	٢٥
١٤	السياسة الإنسانية	٢٧
١٥	دبلوماسية الفكر	٢٩
١٦	الخاتمة	٣٠
١٧	قائمة المصادر	٣١

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
RCSS